

## قريباً الانطلاق الرسمي للبرنامج الوطني للكشف والتدخل المبكر لنقص السمع عند حديثي الولادة

### الأمين لـ «الوطن»: يهدف لمسح السمع لنصف مليون طفل ومستلزمات التأهيل متوافرة مجاناً

محمود الصالح

كشف عضو اللجنة الوطنية للكشف والتدخل المبكر لنقص السمع عند حديثي الولادة عصام الأسين عن قرب انطلاق «البرنامج الوطني للكشف والتدخل المبكر لنقص السمع عند حديثي الولادة» بشكل رسمي، موضحاً أنه يتم الإعداد له منذ عدة سنوات، ومبيناً أن البرنامج يهدف في مرحلة استقراره إلى الكشف عن نقص السمع لدى جميع الولادات في سورية التي تقدر بحدود نصف مليون طفل.

وأكد الأسين في تصريح لـ «الوطن» في معرض الاستعداد لانطلاق البرنامج الذي ترعاه السيدة الأولى أسماء الأسد، وتشارك فيه مجموعة من الوزارات والمنظمات غير الحكومية وهي وزارات الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي والدفاع والداخلية، والهلال الأحمر العربي السوري ومنظمة أمال، أنه على استعداد لتقديم العلاج لجميع الأطفال الذين ينتظرون فيه ابتداء من عمليات المسح ثم الاستقصاء والتأهيل، حيث تتوفر لدى المراكز المتخصصة جميع المستلزمات ابتداء من السماعات وانتهاء بتركيب الحلزون لمن يحتاج إلى ذلك.

وأشار الأسين إلى أن المرحلة الأولى ستستهدف ٥٠ ألف طفل تقريباً خلال العام الحالي، وشدد على أن الأولوية في عمليات التأهيل هي لمن أجريت إجراءات المسح ابتداء من الأشهر الأولى من الولادة، وانتظمت في هذا البرنامج.

مدير البرنامج الوطني للرعاية في وزارة الصحة زهران طرايشي قالت: تم اختيار مرحلة الوليد لانطلاق المسح السمعوي الشامل لأن نقص السمع الولادي من أكثر العوامل الصامتة المسببة للإعاقة الخفية وما ينتج عنها من عقابيل، ووجود اختبار ماسح غير مكلف وآمن وسهل الإجراء يمكن من كشف نقص السمع منذ الولادة، والكشف المبكر يقود بالضرورة للكشف المبكر وبالتالي الوقاية من العقابيل الشديدة لنقص السمع وضمان تطور طبيعي للطفل مشابه لأقرانه.



طرايشي: ٣٩ مركزاً للمسح في المحافظات تضم ما يزيد على ١٢٥ طبيبياً وممرضاً مدرباً

وأضافت طرايشي إن الهدف من البرنامج هو إجراء مسح سمعي لجميع حديثي الولادة خلال الشهر الأول من الحياة وإجراء التشخيص بعمر ٣ أشهر والتدخل قبل بلوغ سن الأشهر الستة (استخدام سماعات سمعية - وزرع حلزون إن لزم) - علاج كلام، والتوعية حول نقص السمع ومؤشرات.

ووعن مراكز المسح قالت مديرة الرعاية الصحية الأولية: تم التوسع بالبرنامج نحو خدمة المسح الشامل من خلال زيادة عدد المراكز لتصبح ٣٩ مركزاً للمسح منها ٥ مشتركة مسيح واستقصاء ويعمل ما يزيد على ١٤٠ طبيبياً وممرضاً وإدارياً خاضعوا للتدريب. عدا القيام بحملات مسح سمعي دورية لتغطية المناطق الصعبة الوصول أو لتوسيع تأمين الخدمة عند زيادة الطلب عليها وفق ظروف كل محافظة. ويتم تقديم الخدمة باستخدام أجهزة البث الصوتية الأذني في المراكز وجهاز جذع الدماغ الماسح في المشافي، الاختيار سهل آمن مجاني غير مؤلم بأيدي عناصر صحية خيرة ومدربة من أطباء وتمريض وإداريين.

أما مراكز الاستقصاء فقد بدأ البرنامج بتجهيز أربعة مراكز للاستقصاء السمعي بالتعاون بين وزارة الصحة ومنظمة أمال قبل عام ٢٠٢١. وحتى نهاية عام ٢٠٢٢ تم تجهيز ثمانية مراكز جديدة للاستقصاء موزعة على أغلب المحافظات السورية وتابعة لجميع القطاعات الصحية الشريفة في البرنامج لتصبح العدد الكلي لمراكز الاستقصاء ١٣ مركزاً (٦ مشترك مع المسح).

تطور لغة وكلام طبيعيين للطفل. مدير عمليات المنظمة السورية للأشخاص ذوي الإعاقة «أمال»، أنس حلاق قال: تعمل منظمة أمال على توفير خدمة التأهيل من خلال الجمعيات في المحافظات التي لا يتوفر فيها خدمات التأهيل وذات كثافة عالية من الأطفال ذوي نقص السمع المحليين من البرامج الوطني للكشف والتدخل المبكر عن نقص السمع عند حديثي الولادة. وعن عملية تأهيل الأطفال قال حلاق: يبدأ التأهيل في أقرب وقت ممكن بعد تشخيص نقص السمع وقبل تركيب المعينات السمعية حيث يركز هذا التدخل على التحفيز الحسي وذلك عبر جلسات أسبوعية تفاعلية مع كل من الطفل والوالدين أو مقدمي الرعاية. أما بعد تركيب المعين السمعي يبدأ التأهيل السمعي اللفظي في أقرب وقت ممكن بعد تركيب المعين السمعي، أو غرسه الوقوفية الاصطناعية، وتكون عملية التأهيل عملية تفاعلية تتحور حول المريض وعائلته الفوقية والتواصلية بشكل مناسب ضمن سياقات عاطفية واجتماعية.

## مهلة ثلاثة أشهر لتسجيل «الفلوكة» .. أكثر من ٣ مليارات إيرادات الموانئ خلال ٦ أشهر

### مدير الموانئ لـ «الوطن»: التشديد بمكافحة تهريب البشر

الإلاذقية - عبيد سمير محمود

أكد مدير عام الموانئ العميد علي أحمد لـ «الوطن» أن إيرادات المديرية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣ قاربت ٣,٢ مليارات ليرة على حين كانت من الفترة نفسها من عام ٢٠٢٢ نحو ١,٧ مليار ليرة سورية.

وأشار أحمد إلى أنه تم منح ١٧٧ دفتر بحار، و٣٦٤ شهادة خدمات بحرية، و٨٣٧٥ شهادة أهلية COP، و٤٧٧ شهادة كفاء COC، و٣٠١ شهادة مشغل عام GOC، وذلك خلال المهلة نفسها. ولفت مدير الموانئ إلى إجراء مزيدات علمية للاستثمار الموسمي للأماك العامة البحرية، بالتعاون مع اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة بما يخص المديرية لضبط الشواطئ والأماك البحرية سواء الموسمية أم الدائمة وفق الأنظمة والقوانين. وأكد أهمية تسوية أوضاع العائلات البحرية بمختلف أنواعها، منوهاً بأنه تم إعطاء مهلة

٣ أشهر للمتخلف عن تسجيل «الفلوكة» لتسوية وضعها لتصبح قانونية من خلال تسجيلها وتنظيم عملها وقبورها، علماً أن المهلة تنتهي في بداية شهر أيلول القادم. بالتوازي، شدد أحمد على عمل المديرية في الحد ومكافحة تهريب الأشخاص مكافحة مطلقة، مؤكداً أن هذا الأمر من الخطوط الحمراء، مشيراً إلى عدم تسجيل أي حالة خلال الفترة الماضية (منذ استلامه في شهر أيار الماضي).

كما أشار إلى تسهيلات عمل الصيادين بالدخول والخروج إلى المناطق المسموحة بحراً وفق الشواطئ الممنوحة لهم، إضافة معالجة كافة المشاكل زوارق الصيد والعائلات البحرية المتعلقة بالاستثمارات وأعمال الصيد، لكونها تشكل مصدر رزق لعدد كبير من العائلات، مشدداً في الوقت ذاته على منع استخدام البومات في أعمال الصيد بشكل مطلق. وفيما يخص نشاط المديرية، بين أحمد تنفيذ الخدمات للمواطنين والبحارة بالسرعة الكلية من دون تأخير وبكل شفافية وإن أغلب



## ٩ آلاف «تكسي» سددوا أجور تركيب الـ«جي بي إس» وتوقعات بدء التركيب خلال أيلول القادم

### تأخر رسائل البنزين «الذكية».. ومسؤول في محافظة دمشق لـ «الوطن»: مخصصاتنا اليومية «مكانك راوح»

فادي بك الشريف

اشتكى عدد من سيارات الأجرة العامة والخاصة بالتأخر الكبير في وصول رسالة البنزين والتي تتراوح بين الـ١٠ أيام وحتى الـ١٥ يوماً في وقت يطالب فيه أصحاب التاكسي بتسريع تركيب أجهزة الـ«جي بي إس»، وبالتالي الحصول على البنزين وفق المسافة المقطوعة حسبما صرح به المكتب التنفيذي المختص في محافظة دمشق.

هذا وتسبب تأخر وصول الرسالة وارتفاع سعر البنزين بالسوق السوداء على الأجور المتقاضاة من أصحاب التاكسي واستغلال الوضع الراهن لعدد من المناطق لتغدو أقل تعرفه تعادل ٧ آلاف ليرة سورية وسقطياً، في ظل عدم التقيد بالعدادات من معظم التاكسي بحجج ومبررات تكرر دائماً ومفادها تأخر الرسائل والحصول على المادة بأسعار كبيرة ناهيك عن الارتفاع الكبير لأجور الصيانة والإصلاح و مواد الزيت وغير ذلك من المبررات.

ويأتي ذلك ترافقاً مع تأكيد وزارة النفط أن توفير المشتقات النفطية للمواطنين يتم حالياً وفق التوريدات المتاحة، ليفهم من هذا الكلام أن تخفيض زمن الرسائل بالنسبة للبنزين والغاز مرتبط بالتوريدات وانقطاعها.

وفي تصريح خاص لـ «الوطن» بين مصدر مسؤول في محافظة دمشق أنه لا تغيير على طلبات البنزين المخصصة من فرع محروقات دمشق إلى المحافظة والتي تتراوح حالياً بين ٣٣ طلباً و٣٦ طلباً يومياً، حيث يعادل كل طالب وسطياً ٢٢ ألف لتر بنزين يومياً، وعلم أن حاجة العاصمة حالياً إلى الطلبيات يقدر بأكثر من ٤٠ طلباً يومياً. وأكد المصدر صدور قرار من شركة «محروقات» بخفض كمية تعبئة البنزين أوكتان ٩٥ من ٤٠ لتراً يومياً إلى ٢٠ لتراً، و٦٠٠ لتر شهرياً بمحطة



## إنجاز دراسة خاصة بتوزع السرافيس على خطوط العاصمة.. ودمشق بحاجة إلى ٣٠ طلباً يومياً من المازوت

عاملة، حيث سيتم خلال الفترة القادمة إيقاف التزود بالمادة لكل تكسي لم يدفع الرسم لقاء التركيب.

وتوقع المصدر أن يتم البدء بتركيب الأجهزة لمختلف السيارات التي دفعت الرسم خلال أيلول القادم ليصار إلى ربط السيارات إلكترونياً والتزود بالمادة وفق المسافة المقطوعة، علماً أنه ما زال أصحاب السيارات يتقدمون بطلباتهم لتركيب الأجهزة.

وأكد المصدر وجود انتظام في عمل السراجي بي إس» لوسائل النقل العام في تخديم عدد من الخطوط، وخاصة بعد معالجة الخلل الحاصل في المنظمة خلال الفترة القليلة الماضية، مبيناً أن مخصصات دمشق حالياً من المازوت تقدر بـ ٢٠ طلباً يومياً لكن تحتاجها ٤٠ لتراً لتخديم مختلف الفعاليات، ولأسما أن التوزيع يتم وفق أولويات لأقران والمشافي والنقل.. الخ.

في السياق انتهت محافظة دمشق من الدراسة الخاصة بواقع توزع الأليات «السرافيس» ضمن الخطوط ليصار إلى التعامل معها وفق كثافة كل خط، وخاصة أن هناك خطوطاً لديها نسبة عالية من الأليات وهي ليست بحاجة لذلك مقارنة مع خطوط أخرى بحاجة إلى سرافيس بسبب قلة العدد الموجود والمخدم لها.

أخرى بنفس اليوم ويسقف شهري ٦٠٠ لتر. وأضافت مادة بنزين (أوكتان ٩٥) على بطاقات السيارات الخاصة العاملة على البنزين بتخصيص الكمية المذكورة يومياً بالمحافظة الواحدة مع إمكانية التزود بكمية ٢٠ لتراً مرة ثانية من محافظة

بداً من ١٢٠٠ لتر، علماً أن الشركة أضافت مادة بنزين (أوكتان ٩٥) على بطاقات السيارات الخاصة العاملة على البنزين بتخصيص الكمية المذكورة يومياً بالمحافظة الواحدة مع إمكانية التزود بكمية ٢٠ لتراً مرة ثانية من محافظة

مصدر مسؤول في محافظة دمشق أنه لا تغيير على طلبات البنزين المخصصة من فرع محروقات دمشق إلى المحافظة والتي تتراوح حالياً بين ٣٣ طلباً و٣٦ طلباً يومياً، حيث يعادل كل طالب وسطياً ٢٢ ألف لتر بنزين يومياً، وعلم أن حاجة العاصمة حالياً إلى الطلبيات يقدر بأكثر من ٤٠ طلباً يومياً. وأكد المصدر صدور قرار من شركة «محروقات» بخفض كمية تعبئة البنزين أوكتان ٩٥ من ٤٠ لتراً يومياً إلى ٢٠ لتراً، و٦٠٠ لتر شهرياً بمحطة

## تأخر الرسائل إلى ١٢ يوماً للسيارات العامة و١٦ يوماً للخاصة بحمص

## داغستاني لـ «الوطن»: لا تغيير بكمية التوريدات

## وقد تكون المشكلة في محطة دون أخرى

حمص - نبيل إبراهيم

وردت «الوطن» عدة شكاوى من المواطنين في حمص تتحدث مجملها عن تأخر رسائل مادة البنزين وفق البطاقة الإلكترونية إلى ١٦ يوماً للسيارات الخاصة و١٢ يوماً للسيارات العامة، لافتين إلى أن تأخر الرسائل ساهم بارتفاع سعر اللتر بالسوق السوداء إلى ما يزيد على ١٢ ألف ليرة سورية أي ما يعادل ٢٤٠ ألف ليرة سورية للغالون سعة ٢٠ لتر.

من جهة أكد رئيس المكتب التنفيذي لقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة حمص عمار داغستاني لـ «الوطن» أنه لا يوجد أي انخفاض أو تغيير في كمية التوريدات اليومية للمحافظة من مادة البنزين، مبيناً أن مخصصات المحافظة من مادة البنزين ١٢ طلباً يومياً ولم تتغير هذه التوريدات منذ أكثر من شهرين وحتى تاريخه.

وأوضح أن هذه التوريدات توزع بشكل إلكتروني على محطات الوقود بحسب الارتباطات وبمعدل يتراوح ما بين ١٢



ارتفاع سعر لتر البنزين بالسوداء إلى ١٢ ألف ليرة

عامه من مادة البنزين في نهاية الشهر الجاري في حال لم يتم دفع ثمن الجهاز، متوقعاً أن يتم البدء بتركيب أجهزة GPS بالمحافظة لضرورة شراء أجهزة GPS وأنه سيتم إيقاف مخصصات كل سيارة

تفعيل نظام المراقبة الإلكتروني GPS على السيارات العامة بالمحافظة، مبيناً أنه تم إبلاغ جميع أصحاب السيارات العامة بالمحافظة لضرورة شراء أجهزة GPS وأنه سيتم إيقاف مخصصات كل سيارة

خاصة في محطة وقود دون أخرى، لذلك على صاحب المحطة مراجعة فرع محروقات حمص للتأكد من عدم وجود أي خلل ومعالجته في حال وجوده. وكشف داغستاني عن أنه سيتم العمل على